



اللقاء الوطني حول تشجيع التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية

التوصيات

ترأس السيد وزير الصحة، البروفيسور الحسين الوردي، لقاء وطنيا حول تشجيع التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية تحت شعار: " ومن أعضائي حياة "، يوم الأربعاء 22 أبريل 2015، بفندق سوفيتيل - حلق الورود بباربادوس.

وقد تميز هذا اللقاء الوطني بتقديم عدة عروض وتدخلات قيمة لكل من السيدة وزيرة العدل والحرفيات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والأمين العام للحكومة ووزير الاتصال والأمين العام للمجلس العلمي الأعلى والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعد من الأئمة الأطباء والخبراء والجمعيات العلمية وممثلي جمعيات المجتمع المدني المعنية بالموضوع وممثلي وسائل الإعلام، حيث عبر الجميع عن وجهات نظرهم، كل بحسب مرجعيه، واتفقت جميعها على ندرة عملية التبرع بالأعضاء، رغم ازدياد الحاجة إليها وثبتت نجاعتها في العديد من الحالات وتخفيفها لكفة الصحة العمومية، كما أكدوا ضرورة تشجيع المغاربة على التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية.

وقد تمحضت عن اشغال هذا اللقاء الوطني مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

- إعداد برامج ووثائق تحسيسية للتشجيع على التبرع بتنسيق بين وزارة الصحة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس العلمي الأعلى ليتم استثمارها في خطب الجمعة.
- إعداد برامج حوارية وتوأمية ووصلات تحسيسية لبثها على موجات الإذاعة والتلفزة وشبكات التواصل الاجتماعي، وإطلاق منصات اتصال اجتماعية للتشجيع على التبرع بالأعضاء والأنسجة، وذلك بدعم من وزارة الاتصال،

- إشراك الفتنين والمعذعين في عملية التوعية والتحسيس على التبرع بالأعضاء والأنسجة،
- إقرار يوم 17 أكتوبر من كل سنة - والذي يصادف اليوم العالمي للتبرع بالأعضاء، يوماً وطنياً للتحسيس والتوجيه على التبرع بالأعضاء والأنسجة واستثمار نتائج هذا اللقاء الوطني في استمرار أنشطة جهوية للتحسيس والتوجيه على التبرع،
- مراجعة وتحيين القانون الحالي المنظم لزرع الأعضاء وخلصة التمييز بينأخذ و زرع الأعضاء وأخذ و زرع الأنسجة والخلايا والمستخلصات الجراحية،
- إحداث شبكات للمجتمع المدني وتعبيته و تشجيعه وعقد شراكات بغرض التواصل مع المواطنين، وتحسيسهم وحثهم على التبرع بالأعضاء والأنسجة،
- تبسيط سطوة التسجيل في سجل التبرع ووضع بطاقة متبرع ودعم انتشارها واستعمالها.
- العمل على ضمان الانسجام بين القانون المتعلق باخذ الأعضاء وزراعتها والقوانين الأخرى وخلصة القانون الجنائي والاتفاقيات الدولية التي صلقت عليها المغرب، والإسراع بالاستصدار النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة باللجنة الوطنية للأخلاقيات الطبية،
- إحداث خلية مكونة من جميع المتدخلين في عملية تشجيع التبرع بالأعضاء والأنسجة للسير على ترتيب وتطبيق مضمون هذه التوصيات تحت إشراف وزارة الصحة.